



منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-40/2013/iT/ RES.FIANL

قرار
بشأن
تقنية المعلوماتية
الصادر عن
الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية
(دورة: حوار الحضارات، عامل للسلم والتنمية المستدامة)

كوناكري، جمهورية غينيا

6 - 8 صفر 1435 هـ
(9 - 11 ديسمبر 2013م)

قرار رقم 40/01 - ت.م

بشأن

تعزيز جهود منظمة التعاون الإسلامي

لحماية النطاقات العامة رفيعة المستوى ذات الهوية الإسلامية

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الأربعين (دورة حوار الحضارات، عامل للسلم والتنمية المستدامة) في كوناكري، جمهورية غينيا، خلال الفترة من 6 إلى 8 صفر 1435 هـ (الموافق 9 - 11 ديسمبر 2013م)؛

إذ يضع في الحسبان أن النطاقات العامة الجديدة الرفيعة المستوى ذات الهوية الإسلامية تكتسي طابعا على درجة من الحساسية إذ تهم الأمة الإسلامية برمتها؛

وإذ يأخذ علما بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق مواقف الدول الأعضاء في هذا الشأن؛

وإذ يؤكد حاجة الدول الأعضاء في المنظمة إلى بلورة موقف موحد بخصوص سياساتها وآلياتها لإدارة استخدام النطاقات الرفيعة المستوى ذات الهوية الإسلامية والحيلولة دون إساءة استخدامها؛

وإذ يعرب عن قلقه لكون تسجيل أي مسميات نطاقية في إطار النطاقات الرفيعة المستوى يجب أن تضمن إلى حد كبير عدم الإساءة لأي مجتمع أو شريحة أو دين؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الصدد؛

1- يطلب من الأمانة العامة التواصل مع شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة (إيكان) من أجل تقديم اعتراض رسمي على استخدام النطاقات العامة الرفيعة المستوى ('islam' و 'halal')، وحفظ حق الدول الأعضاء في هذا الصدد.

2- يطلب من الأمانة العامة للمنظمة إعداد دراسة حول كيفية إدارة النطاقات العامة الرفيعة المستوى ذات الهوية الإسلامية، وتقديمها للدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها.

3- يحث منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء على أن تصبح عضوا فاعلا في شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

- 4- يحث كذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في إيكاف على دعم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة والإجراءات التي اتخذتها بمنع بيع النطاقيين 'halal' .islam، أو أية نطاقات أخرى ذات علاقة بالأمة الإسلامية ككل.
- 5- يدعو الأمانة العامة إلى تقديم تقارير نصف سنوية عن عمل إيكاف، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات خاصة بهذه المسألة.
- 6- يدعو جميع الهيئات المعنية بتقنين قطاع الاتصالات في الدول الأعضاء في المنظمة إلى عقد اجتماعات للنقاش وصياغة موقف موحد بهذا الشأن على المستوى الدولي.
- 7- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين.

-- --